الفصل الأول

واقع الجامعة وإمكانية التغيير الموجه للتميز

obeikandl.com

obeikandl.com

يمر العالم اليوم بعديد من التطورات والتغييرات المتسارعة على كافة الأصعدة حتى أصبح التغير السريع سمة مميزة لهذا العصر. والتربية عامة ومنظومة التعليم بشكل خاص ليسا بمعزل عن تلك التغييرات ، فهما في مواجهة دائمة مع التغير. ومن أبرز التغييرات التي مرت بالمجتمع المصري مؤخرا ؛ ثورة يناير وتداعياتها ، والتي من المنتظر أن يقود التعليم في سياقها المرحلة الراهنة والمستقبلية خاصة التعليم الجامعي – لما له من خصوصية في التنمية المجتمعية وطبيعة المرحلة العمرية لطلابه - في إطار التحول الديمقراطي في مصر على كافة الأصعدة. ولكن أي تعليم جامعي وأية تربية يستطيعا القيام بهذا الدور بعد ثورتي يناير ، ويونيو؟

إن التعليم المتميز الآن أصبح ضرورة تفرضها متطلبات العصر حيث يمثل المدخل الحقيقي لمجتمع يسعى للنهضة والذي يتطلب صياغة واقع تربوي أكثر جدة يصنع ويقود التقدم الحضاري التي تفرضه اللحظة الراهنة ، ومؤسس على رؤية فلسفية مغايرة تعبر عن عصر جديد وفلسفة مجتمعية جديدة. ففي ظل هذا العصر الذي تتدفق فيه المعرفة بوفرة غير مسبوقة في كافة المجالات وفي مجتمع (مجتمع التعلم) يكون البقاء فيه للمتميز. تلك التغييرات التي تحتاج إلى التخطيط العلمي المدروس والموجه طبقا لما نحدده من أهداف. وفي إطار علاقة التربية بالتغيير يرى **سيد عويس** أن: التربية يجب أن تفهم على أنها "عملية تغيير" بواستطها ينمو الإنسان ويزدهر وتتفتح قدراته ...أنها عملية تكوين الشخصية ليكون الإنسان مواطنا ذا اتجاهات فكرية نحو ما يحيط به من آخرين ونحو ذاته (عويس ، 2009 ، 22-23).

إن التغيير هنا ليس تكنولوجيا جديدة فقط بل بنية اجتماعية وسياسية ترسم مصير المجتمع ، وهو ثقافة أيضا لأنه يغير البنية الفكرية ويعيد قراءة الواقع ويضفي قيما جديدة ، ويحدد أساليب جديدة في فهم الواقع والتعامل معه.. ولهذا يقال إن التغيير هو الإبداع أو لنقل تغيير إبداعي (جلال ، 1998 ، 43-44).

إن التربية أداة مهمة في تشكيل وبناء الإنسان بناء متكاملا في إطار ثقافة المجتمع ، فهي عامل قوي لاستمرار تلك الثقافة وتناميها... لذا فإن التعليم الجامعي في ظل هذا الإنماء الثقافي يستطيع القيام بعمليات الحذف والإضافة والتعديل وبالتالي فهو قادر على إحداث التغيير الثقافي والتربوي. وهو إذ يقوم بهذا التغيير عليه المرور بمراحل تدريجية حتى يتوافق الفرد مع المستجدات بأمان وذلك بالتمهيد ومحاولة الترابط بين القديم والجديد لتلافي جوانب الصراع القيمي بينهما إلا أنه في بعض الأمور في حاجة إلى التغيير الجذري السريع ليس في عنصر المفاجأة بل في نوعية التغييرات الموجهة بالفعل صوب التميز ، والتي تستند إلى التخطيط العلمي السليم ، والوعي بأبعاد الواقع سلبًا وإيجابًا.

ويمثل التميز ضرورة أساسية لنجاح المؤسسات على اختلاف ألوانها وتطوير أدائها على النحو المرغوب. حيث ينحو التميز إلى تحقيق إنجاز غير مسبوق، سواء على مستوى المؤسسة ذاتها أم مستوى مثيلاتها (الهواري ، 2005 ، 207) "فالمؤسسات التي تحسن استثمار قدرات مواردها البشرية يزيد احتمال تحقيقها لميزه تنافسية وتمتعها بأداء متميز. ومن ثم فالتميز يكمن في قدرة المؤسسة على جذب الموهوبين واختيار أفضلهم ، وتنمية وتطوير مهاراتهم وزيادة حفزهم للابتكار (أحمد ، 2009 ، 444). تأسيسًا على ما سبق فإن "الإنسان"

هو العنصر الأساسي في تحقيق التميز، وهو الهدف الأول منه، ومن ثم فمؤسسات التعليم منوطة أكثر من غيرها في تحقيق التميز في كافة جوانب الأداء بها، إذ أن غايتها الكبرى هي بناء الإنسان.

تلك المؤسسات التي يراها **بدوي** (2006): تعيش في خضم بيئة دولية معاصرة تشهد إطرادًا، يكاد يكون غير مسبوق في تنامي دور العلم والمعرفة وفي ظل هذه البيئة الدولية عالية التنافسية تبرز أهمية دور الجامعات باعتبارها المنتج الأصيل للمعرفة وتطبيقاتها، وتتعاظم مسئولياتها في الاستجابة لتحديات هذه البيئة والتفاعل مع تأثيراتها على الأمن القومي (بدوي، 2006، 189).

من ثم فإن التغيير المنشود في الجامعة سواء في أدائها المؤسسي الخاص بها أو بتقديم خدمات عالية الجودة وإنتاجية أكثر كفاءة وفعالية، وفي تخريج عناصر بشرية تستطيع المنافسة بها في سوق العمل؛ يتطلب إحداث جملة من التغييرات الجوهرية. وأصالة هذا التغيير تأتي من اعتماده على معايير توجهه الوجه السليمة صوب التميز. والجامعة أحد أهم المؤسسات المنوطة بتحقيق تلك المعايير التي تقود إلى التميز، طبقا لتقاليدها الفكرية وثقافتها الأكاديمية، وطموحاتها المستقبلية.

يمكن استجلاء جوانب المشكلة حاليا من خلال توصيف أزمة الواقع الجامعي من الداخل "عوامل داخلية" في الجامعة ذاتها والمجتمع المحلي، ومن الخارج "عوامل خارجية" وذلك من خلال ما قدمته بعض الأدبيات والدراسات السابقة في هذا الشأن كما يلي:

أولا: توصيف أبعاد أزمة التعليم الجامعي في ظل تأثير العوامل الداخلية:

تناولت فعاليات المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية بجامعة الزقازيق أزمة التعليم الجامعي من جوانب عدة ، كدراسة **حميد** (2009): عن الجامعة في خطر التجاوزات والفساد ، حيث ركز على التجاوزات والسلبيات الحادثة في الإدارة ، وما يرتبط بالأستاذ الجامعي ، والطالب على اعتبار أنها الأركان الرئيسة في العملية التعليمية بالجامعة ، فيرى أن: الإدارة الجامعية فقدت مصداقيتها منذ أن أصبح العميد يأتي بالتعيين حيث يفقد المجتمع العلمي للجامعات صدقه وعمقه. (أصبح الانتخاب في سياق ثورة يناير وأهم ما أسفرت عنه في إطار الجامعات المصرية هو الآلية التي تنظم عملية اختيار القيادات... لكن هل يعتبر هذا الأمر كاف وقادر على مواجهة السلبيات المتعلقة بالزمن الماضي؟).

وفيما يتعلق بأستاذ الجامعة فهناك مشكلات وسلبيات خطيرة كالدروس الخصوصية ، والصراعات العلمية البحثية ، وغيرها مما يسهم في تخلف التعليم العالي في مصر والوطن العربي. أما ما يتعلق بالطلاب فهناك العديد من التجاوزات أرجعها **حميد** إلى أن مؤسسات التعليم الجامعي تذخر بأساتذة المعرفة والبحث العلمي في ذيل اهتماماتهم ومن ثم لا يمكن أن تخرج منتجاً تعليمياً مميزاً كما أن الطلاب يستخدمون أساليب ملتوية للحصول على الدرجات كالغش ، مع تدهور عديد من السلوكيات. ووصفت دراسة كل من **مطر، فرج** (2009) أزمة التعليم في مصر من خلال عرض هذه الأزمة في مجموعة من الخطايا - كما وصفها الباحثان - وهي النظرة الجزئية للسياسات التعليمية ، والتسرع في صنع تلك السياسات - غياب البُعد الثقافي والمعرفي في السياسات التعليمية (تجاهل

الواقع)، الفجوة بين السياسة التعليمية والبحث العلمي التربوي - غياب البُعد الاستراتيجي عند التعامل مع قضايا التعليم - النُخب المسيطرة على مجريات الأحداث في ميدان السياسات التعليمية - الاهتمام بلغة الأرقام لا بلغه القيمة - الاهتمام بالشكل من دون المضمون - غياب رؤية سياسية واضحة مدعومة بتفكير استراتيجي - اعتماد التمويل في صنع السياسات على المنح والقروض - طغيان البُعد الفردي على البُعد المؤسسي.

هذا ويرى **العطار**(2011) أن الجامعة المصرية افتقدت ريادتها التي كانت تتمتع بها حتى وقت قريب سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي وافتقادها لاستقلاليتها ، وحريتها الأكاديمية وتدعيم تبعيتها للسلطة السياسية والتنكيل بأعضاء هيئة التدريس سواء بصورة خفية كتقليص مرتباتهم حتى لا يكون لديهم الوقت للعمل العلمي والتفكير أو بصورة صريحة من خلال التدخل في شؤونهم واستبعاد ذوي الرأي منهم عن المناصب القيادية ..مما أفقد الجامعة كيانها ، وعزل الجامعة عن دورها الحقيقي في التنوير وقيادة التطوير ، وتدعيم التغيير والإعداد له وقيادته. (العطار، 2011 ، 151). (والمأمول بعد ثورتين في العصر الراهن تغيير كل هذه الأوضاع السلبية ، وهي أحوج ما تكون إلى ثورة في الفكر ، والعلم والتعلم والبحث العلمي ، والعمل ، والأخلاق).

Open Kandil.com

ثانيًا: توصيف أبعاد أزمة التعليم الجامعي في ظل تأثير بعض العوامل الخارجية:

هناك جانب كبير من الأزمة فرضته العولمة وأدواتها ، والتي تقوم على ثلاثة ركائز أساسية كما يرى الجابري (الجابري ، 2003 ، 144-145):

- ✓ شل الدولة الوطنية .
- ✓ توظيف الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة في عملية الاختراق الثقافي واستعمار العقول .
- ✓ التعامل مع العالم ومع الإنسان في كل مكان تعاملًا لا إنسانياً يحكمه مبدأ البقاء للأصلح ، والأصلح في هذا المجال هو الناجح في كسب الثروة والنفوذ وتحقيق الهيمنة.

ومع تعاظم التيارات المعولمة وما صاحبها من بسط للهيمنة الرأسمالية المتوحشة على مقدرات الشعوب ، تعرضت الجامعات بصفة خاصة لما حملته هذه التيارات وانطوت عليه من أفكار وقيم تهدف إلى إحكام السيطرة على مصائر الجامعات وذلك بربطها بقوى الهيمنة الجديدة الممسكة بزمام السوق الرأسمالي العالمي. ومن التحولات التي نجحت التيارات المعولمة في تحقيقها ، واستمرت بلا هوادة في توسيعها وتعميقها ، كما يراها عبد الفتاح تركي ، ما يلي (تركي ، 2007 ، 15-16):

1- تسييد معايير الجودة التي تقدم لمختلف الدول على أنها معايير عامة ينبغي أن تنتظم مصائر الجامعات في كل بلدان العالم تلك التي تم نقلها من مجال الصناعة والتجارة - وحققت لأصحاب رؤوس الأموال أموالا طائلة على حساب إفقار القطاعات الجماهيرية.

openkandil.com

2- تتعرض مؤسسات التعليم والجامعي منها خاصة في ظل التيارات المعولمة إلى محاولات لتغيير وجهتها وإلزامها بتحقيق أهداف لم تختارها وليس فيها ما ينفع مجتمعها...من خلال محاولة تغيير محتوى التعليم وإدخال مفاهيم جديدة تنتظم طرائق التفكير وغيرها من محاولات الهيمنة.

ويتفق بعض المفكرين مع ما يراه **تركي** في الهجمة الشرسة للعولمة الرأسمالية على التعليم الجامعي. ومنهم ميروفيش & رومار(2006) فيقولان: على الرغم أن الجودة في مجال الصناعة والتجارة كانت أكثر وضوحا من حيث الاتفاق على الجوانب الفنية وتعريف الجودة نفسه في هذا المجال ، وتحديد نوعية العملاء في سوق المعاملات وتوقعاتهم ، إلا أنها تمثل إشكالية متعددة الجوانب في مجال التعليم الجامعي (*Meirovich,& Romar,2006,40*). لذا يرى هوستون وتيرني (2006) أنه من المهم معرفة كيف يفكر أصحاب المصلحة في نقل واستخدام الاستعارات من مجال لآخر ، كمعرفة كيف يفكرون ويتصرفون فيما يتعلق بالجودة ، ونظرتهم للجامعة كالعمل التجاري ...، من هنا يتوجب التفكير بشكل نقدي حول تلك الاستعارات (*Houston,2008,67& Tierney, 2006,8*). إننا بصدد منظمات دولية تحتكر إصدار صكوك تمنع أو تمنح حاملها أحقية الاستمرار في الوجود ، ومن دونها يتعرض الآخر إلى الاختفاء والذبول.

obeikandi.com

وباستقراء بعض الأدبيات والدراسات الأخرى العربية والأجنبية رصد ما يلي:

أولا: دراسات تتعلق بواقع الجامعة ومنها:

دراسة الغوث (2010) حيث قدمت مجموعة من الإخفاقات كانت من وجهة نظرها سببا في ترد مستوى التعليم في العالم العربي والإسلامي. حيث أخفق التعليم في تحقيق كثير من أهدافه ، كالعجز عن تربية المرء تربية إنسانية فاضلة - هدر الطاقات والعبقريات - عجز التعليم والتربية عن خدمة التنمية - أما من حيث إعداد المواطن الصالح فهو إنما يخرج غالبا كلا على الوطن.

وترى **دراسة المرصفي** (2007): إلى أن التعليم الجامعي في مصر في صورته الراهنة وفي ظل التغييرات العالمية المتلاحقة في أدنى مستوياته ولا يرقي لمواجهة التحديات المعاصرة.

أما دراسة القزاز(2007) فترى ضرورة توفر الحرية الأكاديمية للأستاذ والطالب الجامعي وهى بالنسبة للطالب تتضح في حرية القبول بالجامعة. واختيار المقررات الدراسية وأساليب التدريس ، والاشتراك في الأنشطة الجامعية ، وحرية الرأي ، وحرية المشاركة في الإدارة الجامعية.

ودراسة بدوي (2006) ورصدت تلك الدراسة ثلاث من المشكلات والعقبات التي تواجه مسيرة الجامعات العربية وتطوير العمل الجامعي ، ووضعها في ثلاث مستويات: البُعد البنيوى النظامي وحالة الاستقلال والتبعية ، والبُعد الوظيفي وغايات الجامعة وأهدافها ، والبُعد الإداري.

وقدمت دراسة عز الدين (2006): بعض الملامح المؤسسية للخريطة الجامعية والتي تعبر عن الأزمة في التعليم الجامعي من جوانب عدة: التيه في هرم

البيروقراطية ، و شكل التنظيم الجامعي (الجمود ، البنية الهرمية ، والهرم المقلوب)، وتذبذب وتأرجح الفلسفة وعدم استقرار خريطة الهياكل المؤسسية ..وغيرها.

ثانيًا: دراسات تتعلق بالتميز في المؤسسات الجامعية ومنها:

دراسة *Bleiklie* (2011) هدفت هذه الدراسة إلى استجلاء مفهوما للتميز وتتبع نشأته وعلاقته بمفهوم الجودة واستخدامه في التعليم العالي. وتوصلت الدراسة إلى أن مفهوم التميز أحد المفاهيم التي يمكن استخدامها في مجال التعليم العالي ، والذي يوفر أرضية خصبة للتنمية النظرية والتجريبية.

وتناولت **دراسة أحمد** (2009) التغيير التنظيمي وعلاقته بالتميز التنافسي في المنظمات التعليمية المعاصرة ، وتوصلت إلى وضع نموذج مقترح لتحقيق التميز التنافسي في المنظمات التعليمية ، من أجل زيادة قدرتها على توجيه التغيرات المختلفة في صالحها والتكيف مع الأوضاع الناجمة عنها ، وزيادة قدرتها التنافسية وتحقيق التميز. وترى الدراسة أن التنافسية تعد تحديا متزايد الخطورة يتطلب من المنظمات التعليمية المعاصرة مراجعة شاملة لأوضاعها التنظيمية.

ودراسة القطب (2009) سعت الدراسة إلى بناء نموذج لجامعة متميزة وفق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية. وقدمت إطاراً فكرياً عن فلسفة التميز في التعليم الجامعي ، واسترشدت الدراسة ببعض التجارب والخبرات العالمية في مجال التعليم الجامعي. وتوصلت إلى أن بناء مقترح للجامعة المتميزة والوصول به إلى مستوى التنفيذ ، يتطلب توفر عدة قناعات فكرية ترتبط بكافة جوانب الأداء التي تخص الجامعة.

دراسة *Houston*(2008) وهدفت إلى توضيح التحديات والمشكلات الناتجة عن التدخل في مجال التعليم العالي عبر معايير جودة الأداء التي يتم نقلها من مجالي الصناعة والتجارة إلى مجال التربية والتعليم ومنها التعليم الجامعي من خلال أصحاب المصلحة بغرض الربح المالي ، مما يمثل تهديدات للممارسة المنهجية داخل الجامعات والحد من استقلاليتها. وعرضت الدراسة لقضية محورية في هذا الشأن وهي لغة التعبير المرتبطة بتغيير السياق في الثقافة المؤسسية وهويتها بإدخال لغة الجودة من الشكل التي هي عليه في مجال الصناعة إلى التعليم العالي ، والتي تعتبر لغة ملزمة في الأساس في معاملات السوق ومفاهيمه. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة نقد الأطر النظرية حول قضايا الجودة وتوفير آليات لدعم التفكير النقدي ، وبناء توافق في الآراء حول تلك القضايا بدلا من الاعتماد على الحلول العالمية الجاهزة.

دراسة *Davies* (2007) وتسعى الدراسة إلى استكشاف أثر الثقافة الأكاديمية على تنفيذ المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة لنموذج التميز(*EFQM*) في الجامعات البريطانية ، هذا النموذج الذي يستند إلى إدارة الجودة الشاملة (*TQM*) ومن ثم كان من المهم فهم ثقافة المؤسسة وتقييمها ، وتشخيص وتحليل واقعها وتحديد العوائق المحتملة للتغيير قبل تنفيذ إدارة الجودة الشاملة لنموذج التميز. وتوصلت الدراسة إلى أن عملية صنع القرار المشترك من قبل الجماعة الأكاديمية فيما يتعلق بالمشكلات ، والدعم المتبادل بينهم ، والحفاظ على المعرفة والممارسات الخاصة في المؤسسات الأكاديمية ، وكذا مفهوم الحرية الأكاديمية لدى

أعضاء هيئة التدريس ..وغيرها من عوامل مؤثرة في ثقافة المؤسسة لها تأثير عميق على العمليات الأكاديمية والجودة والتميز.

وقدمت **دراسة بيرفوت وآخرون** (2006) ثلاثة عشر مؤسسة جامعية كنماذج للتميز في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في السنة الجامعية الأولى ، حيث يعول عليها إدامة التميز في السنوات التالية. وقدمت تلك الدراسة مجموعة من الخبرات العملية المستقاة من النماذج المقدمة ، والتي تفيد المؤسسات الجامعية الراغبة في التميز في كافة جوانب العمل بها. وكان لكل مؤسسة من الثلاث عشرة معايير تعمل في ظلها كمرجعية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مكونات معينة في حياة الجامعة لها تأثير كبير في تميزها منها الأساس المنطقي لمنهجية المؤسسة ، وقيادتها وتاريخ الجامعة ، وتشجيع الأفكار والمشاريع الطليعية.

تأسيسًا على ما سبق يمكن بلورة السؤال التالي ليعبر عن المشكلة التي يناقشها العمل الحالي:

ما أهم معايير التميز التي يمكن تحقيقها في التعليم الجامعي ، وكيف يمكن للجامعة ترجمة تلك المعايير لتحسين نوعية الأداء بها والتوجه نحو التميز؟

والإجابة عن هذا السؤال يتطلب الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما طبيعة التغيير وماهية العلاقة بين التغيير والتميز؟

2- ما مفهوم التميز ، وما أهم دواعيه ومبرراته في التعليم الجامعي؟

3- ما أهم مرتكزات التغيير الموجه للتميز ؟

4- ما أهم المعايير الموجهة للتميز والتي يرتكز إليها التغيير النوعي في الأداء لبناء جامعة متميزة؟

obeikandl.com

5- ما طبيعة الدور التنموي للجامعة في ضوء معايير التميز ومطالب ثورتي يناير ويونيو خاصة في مجال التعليم وبناء الإنسان؟

6- ما رؤية أعضاء هيئة التدريس لواقع الجامعات المصرية الراهنة؟ وما مدى موافقتهم على معايير ومؤشرات الأداء التي قدمتها الدراسة الحالية؟

7- كيف يمكن للتعليم الجامعي ترسيخ المعايير الداعمة للتميز لإحداث التغيير النوعي المأمول والتميز في الأداء الجامعي؟

من ثم يكون الهدف: استجلاء بعض معايير التميز في التعليم الجامعي التي إذا تم تبنيها، وترجمتها إلى مجموعة من الإجراءات والممارسات (مؤشرات الأداء) تقود الأداء الجامعي في كافة جوانبه إلى التميز. ولتحقيق ذلك كان على الدراسة تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- رصد أبعاد أزمة التعليم الجامعي في مصر، والتي تعد من دواعي التغيير الموجه نحو التميز، وذلك من خلال بعض الأدبيات التربوية التي تناولته.

2- التعرف على دواعي التغيير وطبيعته والعلاقة بين التغيير والتميز.

3- الوعي بمفهوم التميز، ودواعي الوصول إليه في التعليم الجامعي.

4- تحديد أهم مرتكزات التغيير الموجه للتميز.

5- توضيح وضع الجامعة ودورها التنموي في ضوء معايير التميز المقترحة ومطالب ثورتي يناير ويونيو.

6- تبيان رؤية أعضاء هيئة التدريس لواقع الجامعات المصرية، ومدى موافقتهم على ما قدمته الدراسة من معايير للتميز، ومؤشرات الأداء المرتبطة بها للوصول إلى الأداء المتميز.

obeikandi.com

7- تقديم رؤية مستقبلية مقترحة عن كيفية تحقيق معايير التميز في التعليم الجامعي بإحداث التغيير النوعي المأمول والتوجه للتميز في الأداء الجامعي.

تعود أهمية الكتاب الحالي إلى ما يلي:

1- الاهتمام بالعلاقة بين التغيير السريع الحادث في البنية المعرفية المعلوماتية لعالمنا المعاصر وما يرتبط بها من تحديات، وبين التغييرات الاجتماعية المتراكمة وإبراز دور الجامعة كعامل وسيط بين العاملين السابقين من حيث المشاركة في إنتاج تلك البنى والتأثير فيها.

2- الكشف عن قدرة الجامعة على تجديد ذاتها وإحداث العديد من التغييرات التي تسعى من خلالها التوجه نحو التميز في تحقيق أدوارها في التدريس والتعليم والإنماء المعرفي، وفي البحث العلمي والتطوير، وخدمة المجتمع.

3- علاج جوانب الضعف في أداء الجامعة للوظائف والأدوار المنوطة بها، وتعظيم جوانب القوة بها كصانعة للعقول المبدعة المتميزة، واتخاذها نقطة انطلاق للتميز في المجتمع المصري خاصة في سياق الثورات المصرية المعاصرة كمرحلة جديدة في تاريخ مصر المعاصر.

4- تقديم بعض المعايير الموجهة للتميز والداعمة له في العمل الجامعي، والتي تمثل إطاراً مرجعياً لكافة الممارسات في مختلف جوانب هذا العمل لتحسين الأداء به وتميزه.

obeikandl.com

5- توجيه انتباه المسئولين والمخططين للتعليم الجامعي لأهمية القيم المتضمنة في معايير التميز، ودورها كإطار مرجعي لكافة جوانب العمل الجامعي "التعليمي والبحثي والخدمي ".

يتم توظيف المنهج الوصفي التحليلي ، وهو منهج لا يقف عند مجرد الوصف للبيانات والمعلومات ، بل يمتد لتفسيرها وتحليلها لاستنباط بعض الدلالات المهمة ذات الصلة بالدراسة. وقد تم توظيف الأدوات التالية :

1- استمارة التحليل الرباعي *SWOT Analysis*.

2- استبانه تتضمن خمسة عشر معياراً مقترحاً للتميز، وستون مؤشراً للأداء.

ينطلق العمل من الآتي:

1- أن الجودة والإتقان في ظل معايير تعمل للحفاظ على الهوية والخصوصية الثقافية للمجتمع وترتبط بالحاضر ومتغيراته ، والإفادة من تجارب وخبرات الآخرين ، والاهتمام بالثقافة الأكاديمية والقناعات الفكرية للجامعات المصرية ؛ يعد سبيل لتميزها.

2- يُعد المورد البشري هو المورد الأساسي الذي يحقق الارتقاء بالأداء وتحقيق التميز، خاصة وأن الاستثمار في البشر هو استثمار استراتيجي.

3- أن التوجه صوب التميز يتطلب أولا قناعة إنسانية ، وإيماناً عميقاً بهذه القضية قبل إحداث التغيير في أي عمل . وهذا يتطلب كثير من الجهد من القائمين على التغيير ومن المقصودين أو المستهدفين بالتغيير.

4- الجامعات هي مقياس التقدم في أي مجتمع فهي تمثل ثقافته وقاطرة تقدمه ومعيار حقيقي لحضارته.

obeikandl.com

5- التميز من أهم المفاهيم الأساسية التي أفرزتها التطورات العلمية والتكنولوجية وثورة المعرفة في العصر الراهن وما يرتبط به من تنافسية وإنتاجية وغيرها من مفاهيم.

6- حتى يتسم التعليم الجامعي بالتميز وتكتسب الجامعة مقوماته ، فإن ذلك يتطلب جملة من التغيرات الجوهرية في الشكل والمضمون يتوجب إحداثها في بنية المؤسسة الجامعية.

7- أن التغيير الموجه نحو التميز يعني القصدية في هذا التغيير من خلال أسس ومرتكزات ينبني عليها هذا التغيير في تعدد مساراته.

8- التربية عملية تغيير مستمر فهي منوطة ببناء الإنسان ، وهذا البناء ذاته عملية مستمرة ومتطورة تحمل تغيرات دائمة في كافة أبعاد بناء شخصية الإنسان. ويزكي هذا البناء إطار قيمي يدفع جملة التغيرات إلى البناء الأفضل.

❖ **المصطلحات:**

التغيير: جملة الأفكار، والأفعال والممارسات المقصودة والموجهة بإرادة الإنسان للتحول من وضع لآخر بغرض تحقيق أهداف معينة.

التغيير الموجه نحو التميز: التحولات الكيفية والكمية الطموحة في مجتمع ما (الجامعة) والمتجهة به نحو تحسين الأداء والجودة والإتقان ، والرقي في الفكر والعمل ومن ثم التميز. تلك التحولات المحسوبة والمخطط لها مسبقا طبقا لظروف وإمكانات المجتمع الداخلية والخارجية ، وطبقا لسيناريوهات متعددة لتفادي أخطار متوقعه ، بعضها يوصف بالتغييرات المرحلية التدريجية ، والبعض الآخر يوصف بالتغييرات الثورية التي تفرضها متطلبات اللحظة. والوصول إلى هذا

التغيير بشقيه من خلال استقراء الواقع بإيجابياته وسلبياته ، وأيضًا من الاستشراف الدائم للأحداث ولآفاق المعرفة وسيناريوهات التغيير المحتملة من خلال استشراف المستقبل.

التميز: وضع يعبر عن حالة من الارتقاء تفوق المستوى العادي في الأداء شكلاً ومضموناً وذلك على المستوى الفردي أو المؤسسي أو المجتمعي أو الدولي.

معايير التميز: مجموعة من القواعد والمبادئ الأساسية التي تمثل إطاراً مرجعياً وضماناً للتغيير الإيجابي الموجه نحو التميز ، وتمثل ركائز مهمة في فلسفة بناء الجامعة والمجتمع والتربية مما يضمن أمنها الشامل ، ويحقق لديها تنمية مأمولة، ويضمن الحفاظ على ثقافتها الأكاديمية ، وهويتها الثقافية وتحقيق إرادة الفعل وضبط حركة سلوكها.

قيم التميز: مجموعة المبادئ المعيارية التي تنمي لدى الإنسان الإحساس بالتميز ، والتي إذا تبنتها الجامعة بحيث تنتظم كافة جوانب العمل بها " في التدريس والإنماء المعرفي ، والبحث العلمي ، وخدمة المجتمع ، والعلاقات الإنسانية"؛ فإنها توجهه نحو التميز.